



اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد
بالذكوات الربوات البيض الصغيرة الخيطة بمقام أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب {عليه السلام}
شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها
موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام}
من الدراري المضيئة

{**در النجف**} فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض،
وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد
سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزها عن الأرض. وفي رواية
إنها موضع خلوته أو إنَّها موضع عبادته وفي رواية أخرى
في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام} قال:
قلت: يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟
قال: يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها
وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين مسجد
السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

تُعَدُّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للتحقيقات العلمية.

الذكوان البيضاوي



مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ فِكْرِيَّةٌ فَصْلِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ تَصَدُرُ عَنْ
دَائِرَةِ الْبَحْثِ وَالدرَّاسَاتِ فِي دِيَوَانِ الْوَقْفِ الشَّيْخِيِّ



العدد (١٦) السنة الثالثة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ أيلول ٢٠٢٥ م
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق (١١٢٥)
الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

الذِّكْرُ الْبَيْضُ



التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. رافد سامي مجيد

العدد (١٦) السنة الثالثة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ - أيلول ٢٠٢٥ م

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات
رئيس التحرير

أ.د. فائز هاتو الشرع

مدير التحرير

حسين علي محمد حسن الحسيني

هيئة التحرير

أ.د. عبد الرضا بمية داود

أ.د. حسن منديل العكيلي

أ.د. نضال حنش الساعدي

أ.د. حميد جاسم عبود الغراي

أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع

أ.م.د. عقيل عباس الريكان

أ.م.د. أحمد حسين حيال

أ.م.د. صفاء عبد الله برهان

م.د. موفق صبرى الساعدي

م.د. طارق عودة مري

م.د. نوزاد صفر بخش

هيئة التحرير من خارج العراق

أ.د. نور الدين أبو لحية / الجزائر

أ.د. جمال شلبي / الاردن

أ.د. محمد خاقاني / إيران

أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

الذَّكْوَانُ الْبَيْضُ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ فِكْرِيَّةٌ فَصْلِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ تَصْدُرُ عَنْ
دَائِرَةِ الْبَحْوثِ وَالدرَّاسَاتِ فِي دِيْوَانِ الْوَقْفِ الشَّيْخِيِّ



العنوان الموقعي

مجلة الذكوات البيض

جمهورية العراق

بغداد / باب المعظم

مقابل وزارة الصحة

دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير

٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١

صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي

ISSN ١٧٦٣-٢٧٨٦

رقم الإيداع

في دار الكتب والوثائق (١١٢٥)

لسنة ٢٠٢١

البريد الإلكتروني

إيميل

off_research@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

العدد (١٦) السنة الثالثة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ - أيلول ٢٠٢٥ م

..... دليل المؤلف

- ١- أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفة الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.
- ٢- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
أ. عنوان البحث باللغة العربية .
ب. اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.
ت. بريد الباحث الإلكتروني.
ث. ملخصان: أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنكليزية.
ج. تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.
- ٣- أن يكون مطبوعاً على الحاسوب بنظام (office Word ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُرَوَّد هيئة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانها من البحث، على أن تكون صالحة من الناحية الفنية للطباعة.
- ٤- أن لا يزيد عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4) .
٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصيغة APA
- ٦- أن يلتزم الباحث بدفع أجور النشر المحددة البالغة (٧٥.٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقي، أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية.
- ٧- أن يكون البحث خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية.
- ٨- أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامها على النحو الآتي:
أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.
ب. اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦) . والملخصات (١٢) أما فقرات البحث الأخرى، فبحجم (١٤) .
- ٩- أن تكون هوامش البحث بالنظام الإلكتروني (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.
- ١٠- تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم، والمسافة بين الأسطر (١) .
- ١١- في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الإلكتروني المتوافر على شبكة الانترنت.
- ١٢- يبلغ الباحث بقرار صلاحية النشر أو عدمها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصوله إلى هيئة التحرير.
- ١٣- يلتزم الباحث بإجراء تعديلات اخضعين على بحثه وفق التقارير المرسلة إليه وموافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة لا تتجاوز (١٥) خمسة عشر يوماً.
- ١٤- لا يحق للباحث المطالبة بمطالبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.
- ١٥- لا تعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.
- ١٦- تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.
- ١٧- يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء ليبيان صلاحيته للنشر.
- ١٨- يشترط على طلبة الدراسات العليا فصلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.
- ١٩- يحصل الباحث على مسئل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.
- ٢٠- تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.
- ٢١- ترسل البحوث إلى مقر المجلة - دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد - باب المعظم)
أو البريد الإلكتروني: (hus65in@Gmail.com) (off reserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة
- ٢٢- لا تلزم المجلة بنشر البحوث التي تُخلُ بشرط من هذه الشروط .

مَجَلَّةُ عِلْمِيَّةٌ فِكْرِيَّةٌ فَصَلِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ تَصَدُرُ عَنْ دَائِرَةِ الْبُحُوثِ وَالذِّرَاسَاتِ فِي دِيَّوَانِ الْوَقْتِ الشَّيْخِيِّ

محتوى العدد (١٦) المجلد الأول

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	قاعدة الفراغ والتجاوز وتطبيقاتها الفقهية	أ.د. مها عامر منصور الاسدي	٨
٢	رسالة في الدفاع الاعتراضي على قول الغزالي «ليس في الإمكان أبدع مما كان» لإسماعيل بن محمد بن مصطفى أبو القداء القنوي (ت ١١٩٥هـ) دراسة وتحقيق	أ.م. د عامر ضاحي سلمان	١٨
٣	موقف ابن الحاجب من بعض المسائل الخلافية في النحو العربي	أ.م.د. أوراس عبد الحسين عبد الله	٣٢
٤	رسالة من التفسير لمحمد الوائلي (ت ١٠٩٦هـ) تفسير «الذي أحسن كل شيء خلقه» سورة السجدة ٧/ «دراسة وتحقيق»	أ.م. د. عقيل عباس ريكان	٤٤
٥	إيهامات مبرورة في قواعد فقهية معمورة يحسن إلحاقها بالقواعد المشهورة	م.د. مصطفى علوان السامرائي	٥٦
٦	استعمال ما لم يُسم فاعله في سورة هود وأثره في توجيه المعنى	م.د. سليم خلف صالح	٧٠
٧	أثر التعليم في تطور الثقافة والهوية المجتمعية دراسة تاريخية	م.د. أحمد محمد سعدون	٨٦
٨	دلالة الاختيار في سورة القصص	م. د. كريم شيال مكطوف	٩٨
٩	تأثير الدراسات العربية في قراءة المستشرقين لمفهوم النخبوي والشعبي	الباحثة: نمار عباس كاظم أ.د. نائلة احمد الجبوري	١٠٨
١٠	معركة طوفان الأقصى والعدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، تحليلات سياسية واستراتيجية للدكتور محسن محمد صالح «مقال مراجعة»	م.د. وسن صاحب عيدان	١١٨
١١	منهج أهل البيت (عليهم السلام) في مواجهة الإلحاد «دراسة تحليلية»	الباحث: محمد سامي عبد أ.م.د. زينة علي كاظم	١٢٤
١٢	العقوبات القانونية والشرعية على المتظاهرين بالمنكرات	أ.م.د. ظاهر محسن عبد الله الباحثة: هبة صالح كاظم عباس	١٣٦
١٣	الوعيد الأخروي بالحياة الأبدية في الديانات السماوية «دراسة مقارنة بين الديانة اليهودية والإسلامية»	الباحثة: هيفاء طالب عذيب أ.د. نصير كريم كاظم	١٥٠
١٤	الدور الوقائي للشرعية والقانون للحفاظ على الحدث من الانحراف والتشرد	الباحثة: ميس محمد علي أ.م. د. ختام مزهر حمد	١٦٦
١٥	نسق الاستدعاء في رسالتين ابن زيدون وشروحهما «دراسة في النقد الثقافي»	م.م. نور محمد عز الدين أ.م. د. زاهر عبد الحسين جنديل	١٧٨
١٦	الأسس النظرية لدور الفكر الإسلامي في الدكاء الاصطناعي	الباحث: مروه غزوان هاشم م. د. أحمد صباح شهاب أحمد	١٩٤
١٧	دلالة التقديم والتأخير في شعر الرصافي البلسني	الباحث: ناطق ساجت ولي أ. د. ليلى طهناز علي	٢٠٤
١٨	التعلم الاستفساري وعلاقته بالتعلم الانتقائي لقياس مستوى التفكير المرن لطلبة الدراسات العليا في قسم الرياضيات لمادة القياس والتقويم	م. منار فاروق عزيز	٢١٦
١٩	أثر الفكر النحوي الكوفي في فكر المخزومي	م. منير صباح منشد	٢٣٤
٢٠	الخصائص الفنية في شعر الفرسان في العصر الجاهلي «عامر بن الطفيل أنموذجاً»	م.م. ناظم جبار نصر	٢٤٨
٢١	طبيعة العقود الإلكترونية وأركانها وشروطها في قانون العراق وإيران	م.م. أكرم عباس محمد علي	٢٦٢
٢٢	أثر استراتيجية التفكير البصري في تحصيل طلاب المرحلة الاعدادية في مادة الجغرافية وكفاءة فهم المعرفة	الباحث: مروان سلام داوود	٢٨٢
٢٣	أثر استراتيجية أقلام القصيدة في تحصيل طالبات الصف الثاني المتوسط في مادة اللغة العربية	م.م. تبارك محمد شهاب	٣٠٢
٢٤	الملامح السياسية والفكرية والاجتماعية في اليمن خلال القرن الرابع والخامس الهجريين	م.م. أشواق كريم حسين	٣١٦
٢٥	نظرية المعرفة في المسار الغربي	علي صلاح مهدي أ.د. طالب حسين كطافة	٣٣٦
٢٦	منع الإخلال بالأمن العام في القرآن وأحاديث أهل البيت «عليهم السلام»	م. مؤيد ناصر حسين	٣٥٢

فصلية مُحَكِّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٦) السنة الثالثة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ أيلول ٢٠٢٥ م

الذَّكْوَانُ النَّبِضُ

موقف ابن الحاجب من بعض المسائل الخلافية
في النحو العربي

أ.م.د. أوراس عبد الحسين عبد الله محمود
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية / قسم التربية الإسلامية

فصلية مُحَكِّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية



المستخلص:

يرمي هذا البحث إلى إجلاء مظاهر الفكر النحوي في القرن السابع الهجري ، إذ أسفرت عن نشوء نمط في التدوين النحوي مازن من الأنماط الأخرى ، مثل مساراً نحوياً مختلفاً عن سابقيه ، وهو نمط جديد من أنماط تحليل الخطاب النحوي وتفسيره ، مما حدا بهذه الدراسة إلى استكناه المذاهب النحوية الكامنة وراء التوجه النحوي في تلك الحقبة . ويرمي هذا البحث كذلك إلى إجلاء موقف ابن الحاجب النحوي من بعض المسائل الخلافية في النحو العربي ، وإبراز طريقة تفكيره وتعبيره ، وإبداء سمته في الاجتهاد ، التي تبنى عن الفكر والنظر والبلوغ المعرفي ، فضلاً عن أنما السيماء الكبرى على الاختلاف بينه وبين النحاة السابقين .

الكلمات المفتاحية : ابن الحاجب ، المسائل الخلافية ، النحو العربي .

Abstract:

This research aims to clarify the aspects of grammatical thought in the seventh century AH, as it resulted in the emergence of a style in grammatical notation that is distinct from other styles, and represents a grammatical path different from its predecessors, and it is a new style of grammatical discourse analysis and interpretation, which led this study to explore the grammatical doctrines underlying the grammatical trend in that era.

This research also aims to clarify the position of the grammarian Ibn al-Hajib on some controversial issues in Arabic grammar, highlight his method of thought and expression, and demonstrate his characteristic diligence, which indicates thought, contemplation, and cognitive maturity. Furthermore, it is the major hallmark of his difference from earlier grammarians.

Key words: Ibn al-Hajib, controversial issues, Arabic grammar.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، وآله الطيبين الطاهرين ، وصحبه الغرّ المنتجبين .

أمّا بعد ... فلا ريب في أن التفكير النحوي تطور بتمازج الحقول المعرفية المخالفة له ، مما يؤكد ضرورة النظر إليه بوصفه يمثل حقلاً من حقول الثقافة العربية الإسلامية ، وأنه ينتظم في داخل هذا الإطار العام الذي يشكل نظاماً معرفياً متكاملاً له مبادئ ومفاهيمه ومناهجه الخاصة وطرائق استدلالاته . فربط الفكر النحوي بغيره من المجالات العلمية المخالفة له والمؤثرة فيه والمتفاعلة معه ، ليس ضرورة منهجية فحسب ، بل السبيل إلى تلمس الظاهرة النحوية في بعدها المعرفي ، وطريق إلى تحقيق شرط الشمول المتوخى في أية قراءة ناجعة ، وعليه فإن استيعاب الظاهرة النحوية يكون في بعدها المعرفي وتطورها الذاتي .

ويعدّ ابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦ هـ) من النحاة المتأخرين الذين اشتغلوا بتحليل العبارة اللغوية وتشريحها ، من دون الحياد عن الإطار النظري العام للنظرية العاملية السيبويهية ، وقد كان عمله كأعمال النحاة الآخرين التي رمت إلى وضع برامج نحوية متنوعة ، تعبر عن فهم خاص للنظرية السيبويهية . إذ درس ابن الحاجب المفاهيم والمصطلحات النحوية ، ووضع الحدود والتعريفات وضعاً خاصاً معبراً بذلك عن طريق التفكير الراجحة في عصره ، وكان شديد الاعتناء بصناعة الحدود على وفق معايير معينة ومقاييس مضبوطة ، فهو لا يدرس الظاهرة النحوية إلا

بعد أن يضبط الحد المتعلق بما ، فلذلك نراه يلغي كثيراً من الحدود والتعريفات ويستعيضها بأخرى ، زاعماً أنها أكثر السجماً وملاءمة للظاهرة المدروسة .

وبشكل عام تعرض ابن الحاجب للمذاهب النحوية المتعددة ، ودقق النظر فيها ، وقد أخذ بمقالات البصريين ، وكذلك أخذ بمقالات الكوفيين ، ثم وازن بينها واختار الأرجح منها ، متحرراً من قيود الانتساب ، مسنداً كل رأي بالدليل والبرهان ، ومستعملاً جملة من الاستدلالات التي تحكم لها بالصحة والسداد ، ولعل هذا الطريق ممكنه من أن يقدم أحكاماً نحوية جديدة توصل إليها بتنظر العالم المجتهد .

وفي هذا البحث نقياً لنا أن نسبر غور الفكر النحوي العربي القديم ، من خلال إيراد بعض المسائل النحوية لحقبق هذا الفكر النحوي ، وإجلاء موقف ابن الحاجب النحوي من هذه المسائل النحوية ، وإبراز مذهبه النحوي وتقريره للقاعدة وإطلاقه للحكم ، سواء أوافق غيره من النحاة أم ابتدع المذهب بنفسه ، وذلك من خلال المادة المتوافرة في متن «الكافية في النحو» و«الأمل في النحوية» وغيرها من المدونات النحوية .

وقد اقتضى منهج البحث أن ينظم في مقدمة ومطالب ثلاثة وخاتمة ، فأما المقدمة فتضمنت القول عن الموضوع وأسلوب الدراسة ، وأما المطالب الثلاثة فأتسقت على النحو الآتي:

المطلب الأول : متن «الكافية في النحو» أغودجاً .

المطلب الثاني : البناء الداخلي لمتن «الكافية في النحو» .

المطلب الثالث : موقف ابن الحاجب من بعض المسائل الخلافية .

وأما الخاتمة فاشتملت على الخلاصة التي أفضت إليها دراسة البحث .

وبعد ... أتمنى على الله أني أنجزت هذا العمل بأتم هيئة ، فإن تقصّي دقائق الصواب فله المنة والفضل ، وإن كان غير ذلك فحسبي أني ادخرت وسعاً .

المطلب الأول:

متن «الكافية في النحو» أغودجاً:

ألف ابن الحاجب متناً تعليمياً سماه «الكافية في النحو» ، وهو خلاصة نحوية مركزة اقتصر فيها صاحبها على تقديم القوانين العامة لعلم النحو من دون التوسع في عرض القضايا الجزئية أو التفصيلية ، إلا أنها على الرغم من وجازتها الشديدة ، فإنها مغنية محيطة بمسائل النحو ، قال فيها حاجي خليفة (ت ١٠٦٨ هـ) إنها «مختصرة معتبرة شهرتها مغنية عن التعريف ، وهي دستور هذا الفن ، إذ بها يعرف أكثر مسائله» (١) . يطلق على «الكافية» اسم «المقدمة» أيضاً لوجازة مسائلها وقصر مباحثها ، وينتمي متن «الكافية» إلى نمط الكتابات المختصرة الموجزة غاية الإيجاز ، حتى تعقدت أساليبها وغمضت عباراتها ، فضلاً عن صياغتها بأسلوب منطقي يتعب من أراد من النحاة الغوص في بحر العميق ، بخاصة من تبادر إلى ذهنهم مجادلة ابن الحاجب ومناقشته ، قال السيوطي (ت ٩١١ هـ) عنه إنه «خالف النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات والزمامت مقحمة يعسر الجواب عنها ، وكان فقيهاً مناظراً مفتياً» (٢) .

وبعد متن الكافية من المتن النحوية التي حظيت بعناية بالغة من لدن المهتمين بالدراسات النحوية ، ونال من عناية العلماء عناية منقطعة النظر حتى يمكن أن يقال إنها منذ ألفت ، انشغل بها العلماء وتسايقوا إلى إتقان شرحها والتعليق عليها ، بل اقتضت شهرة بعضهم على ما ألفوا فيها ، وقد عبر الدكتور طارق الجنابي عن مكانة هذا المتن بقوله : «لو وازنا بين ما بلغته الكافية من شهرة عظيمة ، وما بلغه غيرها من المقدمات لأمكننا القول إنها كانت أشهرهن جميعاً وأكثرهن اعتناء وشرحاً وذيوماً» (٣) .

تميز متن «الكافية» بعسر المفاهيم والتباس العبارات ، ومما زاد من صعوبة استيعاب ما ورد فيه ، لأن اقتصار ابن الحاجب أحياناً على مجرد إشارات والمباحث ربما وجدها - كما يقول الدكتور طارق الجنابي - مستكفية عن التفصيل والتدقيق ، وصنفت «الكافية» ضمن المصنفات النحوية التي يصعب فهمها وحل تراكيبيها والوقوف على الغرض



من عباراتها ، وقد عانى الرضي شارحها ، من أسلوبها وتراكيبها إلى مستوى لومه ابن الحاجب على هذه الصعوبة التي كانت شعار أسلوبه (٤) ، ولذلك شرحت على «الكافية» شروحاً وتعليقات لتسهيل الفهم وتيسيره .
ولذلك أيضاً أكد حاجي خليفة أن المصنفات مثل كافية ابن الحاجب تحتاج إلى شرح لكمال مهارة المصنف ، و«جودة ذهنه وحسن عبارته . يتكلم على معان دقيقة بكلام وجيز كافياً في الدلالة على المطلوب ، وغيره ليس في مرتبته ، فربما عسر عليه فهم بعضها أو تعذر ، فيحتاج إلى زيادة بسط في العبارة لتظهر تلك المعاني الخفية ، ومن هنا شرح بعض العلماء تصنيفه» (٥) .

إن «الكافية» قيمتها المعتبرة بين كتب النحو شكلاً وموضوعاً ، فقد كان المؤلف يرمي فيها إلى الإيجاز والاختصار ، ولكن مع استقصاء لأبواب النحو كافة ، ويمثل ابن الحاجب بهذا الكتاب مرحلة راقية من جهة العناية بالتعريف ، إذ لا نكاد نجد في متنه غير الحدود والتعريفات ، فهو شبكة متحدة من المصطلحات النحوية مقرونة بحدودها .
وحيثما نستعرض مصنفات ابن الحاجب النحوية ، نكتشف عمق عقليته المرنة المستوعبة ، وسعة علمه وتمثله لأصول علم النحو وفروعه ، إذ إننا نجد تكاملاً فيما بين هذه المصنفات ، وكأن صاحبها قصد إلى هذا النوع من التدرج في التصنيف قصداً ، فقد بدأ بتصنيف متن «الكافية» ، وهو تصنيف يحوي مركز أشد التركيز ، يتأسس على مجموعة من المبادئ العامة والقوانين الكلية ، وكأنه بهذا العمل يقدم لنا تصوره للظواهر اللغوية منطلقاً من مبدأ معرفتنا السابقة لتفاصيل ما يتكلم عنه وجزيئاته ، فيقوم فقط بتعميق طرح الظواهر النحوية ، أما تصنيفه «شرح الكافية» فهو قراءة موسعة شارحة لما ورد في المتن المختصر ، مع محاولة إثارة الجوانب التي بدت له غامضة في خطابه السابق . أما «الأمالي النحوية» فهي مستوى راق في التفكير في النحو وظواهره (٦) .

المطلب الثاني:

البناء الداخلي لمن «الكافية في النحو»

قسم ابن الحاجب المادة النحوية في كافيته انطلاقاً من أجزاء الكلام إلى أربعة أقسام ، القسم الأول خاص بالأسماء وصدره بمباحث بشأن الكلمة والكلام ، والثاني بالأفعال والثالث بالحروف والرابع بالمشتراك من أحوالها ، وتعد هذه الطريقة في ترتيب الموضوعات النحوية من الطرق غير الشائعة في التصنيف النحوي ، وقد رأى ابن الحاجب أنها أنسب طريقة لعرض المادة النحوية ، يتناول فيها محوراً من المحاور ، فتكشف حوله مجموعة من أبواب النحو وقضاياها المتشابهة مما يسمح بضمها وجمعها وتسلسل عرضها ، فضلاً عن أنها تضيق دائرة أقسام النحو حتى لا يضل المتعلم في مسالكها المتعددة وشعابها المتنوعة والمتشابهة ، وكذلك أنها تلتزم بالدقة في كل موضوع حتى لا تتداخل الموضوعات كما هو الشأن في كتاب سيبويه مثلاً ، قال محمد إبراهيم عبادة : «مما لا شك فيه أن هذه النظرة القائمة على المحاور في التصنيف نظرة تعليمية مناسبة للفكر لما فيها من ترابط بين المسائل في الأبواب ، وذلك يساعد المتعلم على الترتيب الذهني وعلى التذكر أيضاً» (٧) .

إن المنهج العام المتبع في تقسيم «الكافية» هو المنهج نفسه الذي بوب على أساسه الزمخشري (ت٥٣٨هـ) مفصلاً ، ويحكم أن تأليف «المفصل» يتعد من جهة المسافة الزمنية عن تأليف «الكافية» ، أقر بعض الباحثين تبعية ابن الحاجب للزمخشري في منهج التبويب والتصنيف ، وذهب بعضهم الآخر إلى أن المنهج من مبتكرات أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، وأن الاثنين أفادا منه (٨) ، وسواء أكان ابن الحاجب مقتفياً في ذلك آثار أبي علي الفارسي أم الزمخشري ، فما يهمنا هو النظر فيما تميز به كتاب «الكافية» من غيره من الكتب النحوية ، ونسارع هنا إلى القول إن أبرز مظاهر التجديد في المنهج عند ابن الحاجب فصله بين المسائل النحوية والمسائل الصرفية .

لقد كان علماء العربية يطلقون تسمية «علم النحو» أو «علم العربية» على العلم الذي يدرس بنية اللغة في جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية ، ولم يكونوا يقيمون فصلاً يميز بين مستويات التحليل اللغوي ، إذ تتحدد أسس التحليل المتنوعة في نسق منهجي واضح ، وهكذا حشدت القضايا الخاصة بمجال الأصوات مع تلك التي تنصب على بناء الكلمة وبناء الجملة ، وامتزجت من دون ترتيب منطقي واضح .

وبعد كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) أمثوذجاً للخلط بين مستويات الدرس اللغوي ، إذ امتزجت فيه الظواهر المتنوعة صوتية وصرفية ونحوية من دون فواصل أو حدود ، فهو «يمثل النحو بمدلوله العام الواسع الذي يشمل البحوث النحوية والتصريفية والاشتقاقية ، وفقه اللغة والبلاغة وبحوث القراءات والتجويد والعروض واللهجات العربية ، وما يترتب على اختلافها من آراء ، مما يدل على سعة اطلاعه وغزارة علمه» (٩) .

لقد ظل النحاة يخلطون في دراستهم لبنية اللغة بين جوانبها اللغوية المتنوعة على مدى قرون ، على الرغم من ظهور مجموعة من المحاولات للفصل بينها ، وذلك عن طريق تخصيص كتب لدراسة الأصوات والصرف مثل كتاب «التصريف» لأبي عثمان المازني (ت ٢٤٧ هـ) ، و«سر صناعة الإعراب» لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، إلا أن أمر الخلط بين الظواهر اللغوية لم يدم طويلاً ، خاصة حينما بدأت سمة الميل نحو التخصص تطلعي على كتابات النحاة ، فأحسنوا بضرورة التمييز بين مستويات التحليل اللغوي ، وبذلك أفرزوا لكل مستوى كتاباً خاصة ، وللغرض بين النحو والصرف ما يبرره عند القدماء بقدر أن الأحكام في الكلمة العربية نوعان : إفرادية وتركيبية ، فعلم التصريف يُعنى بنساطر أحكام الكلم في حالتها الإفرادية ، أو بتعبير ابن جني ، يُعنى بالنظر في أنفس الكلم الثابتة التي هي الصور والهيئات الإفرادية ، وما يتصل بها من أصول وزوائد ، أما «علم النحو» أو «علم الإعراب» في مقابل علم التصريف ، فينظر في الأحكام التركيبية ، وما تجزيه من صور وهيئات تركيبية ، وهذا الفصل بين التصريف والنحو ، لم تعكسه دائماً حركة التأليف اللغوي ، فقد كانت الأبواب الصرفية تتجاوز وتتواجد مع الأبواب النحوية في مؤلفات النحو ، وهو الشيء الذي جعل النحو يأخذ معنى عاماً ، إذ التصريف مكون من مكوناته ، وبعضه كلام ابن جني هذا المعنى العام الذي يعطيه القدماء في بعض الأحيان للنحو ، إذ تتجاوز ظواهر النحو وأبوابه وظواهر الصرف ، قال ابن جني معرفاً النحو : «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفهم من إعراب وغيره كالثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة» (١٠) .

والملاحظ أن التعريف الذي يسوقه ابن جني يستعرض فيه مباحث صرفية ونحوية عاذاً إياها ظواهر نحوية ، تندرج في علم النحو ، إلا أن الوعي بمعالجة قضايا التصريف في مؤلفات مستقلة ليس وليد العصور المتأخرة — كما قد يتوهم — فقد وصلتنا أسماء مؤلفات من دون أن تصلنا نصوصها ، وضعت في علم التصريف ، تعود هذه المؤلفات إلى نهاية القرن الأول الهجري وبداية القرن الثاني الهجري ، منها مؤلف «التصريف» لابن كيسان (ت ١٢٠ هـ) ، ثم كتاب «التصريف» للمكتملي (ت ١٢٥ هـ) .

وبناءً على كل هذا ، تأتي الأبواب التي اهتمت بدراسة الكلمة وأحوالها في مرتبة متأخرة من جهة التصنيف عن دراسة أبواب التركيب ، والسبب في ذلك كما سبق ، يعود إلى أن أبواب الصرف كانت في أول الأمر جزءاً من الأبواب النحوية التي تهتم بدراسة الكلمة في حالة تركيبها ، إذ لم يتم تخصيص كتب تهتم بالكلمة إلا مع القدماء المتأخرين ، وهو ما عبر عنه الاسترأبادي (ت ٦٨٦ هـ) بقوله : «واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة» (١١) ، ومعنى هذا الكلام أن المتقدمين من النحاة ، كانوا يطلقون النحو على ما يشمل التصريف ، ويعرف بأنه علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً ، أو بأنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تتلف منها ، وأضاف الاسترأبادي : «والمؤرخون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة ، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة ، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك» (١٢) .

وما يمكن لحظه على هذا الشطر من تعريف علم الصرف عند الاسترأبادي ، والذي ينسبه إلى المتأخرين من العلماء هو أنهم يدرجون الأبواب الصوتية في المكون الصرفي ، فالإدغام والإمالة والوقف مظاهر صوتية ، وهكذا ، وحتى إن كان علم الصرف قد حاز على استقلاله عن علم النحو منذ منتصف القرن الثالث الهجري ، فإنه ظل متصلاً بشديد الاتصال بالمكون الصوتي ، وهذا لم نلحظه في الدرس الصرفي الحديث ، إذ أصبح المكون الصرفي يدرس



مع موضوعاته في استقلال تام عن المجال التركيبي . ونعود بعد هذا الاستطراد إلى كلام الاسترأباضي لنقول إن معناه بحسب محققى شرح الشافية . أن المتأخرين يعدّون التصريف قسمين النحو لا قسماً منه ، فيعرف كل منهما بتعريف يميزه من قسمه ومن كل ما عداه .

وعلى وفق هذا يكون النحو هو العلم الذي يبحث فيه عن أحوال آخر الكلام إعراباً وبناءً ، أما التصريف فيستعمل في الاصطلاح مصدراً أو اسماً علماً ، فيستعمل مصدراً في تغيير الكلمة عن أصل وضعها ، ويتناول هذا المعنى نوعين من التغييرات ، الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية متنوعة لضروب من المعاني لا تحصل إلا بذلك التحويل ، وذلك كتحويل المصدر إلى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة ، وكالتحويل إلى التثنية والجمع والتصغير والنسب ، والثاني : تغيير الكلمة عن أصل وضعها لقصد الإحاطة أو التخلص من التقاء الساكنين أو التخفيف ، وذلك التغيير كالزيادة والحذف والإعلال والإبدال وتحقيق الميزة والإدغام ، أو يستعمل التصريف اسماً علماً في القواعد التي تعرف بها أبنية الكلمة وما يكون خروفيها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وحذف وإبدال وإدغام وإمالة ، وما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء كالوقوف والإدغام والتقاء الساكنين .

يعد ابن الحاجب من أوائل النحاة الذين لحظوا ضرورة التمييز بين مستويات التحليل اللغوي ، ولذلك نراه خصص «الكافية» للقضايا الخاصة بالإعراب وبناء الجملة ، وأفرد «الشافية» للأبواب المتعلقة بالأبنية الصرفية ، ولكنه على الرغم من تميزه بهذا التقسيم الجديد ، فقد ظل يعد «التصريف» قسماً من النحو لا قسماً له (١٣) . وقد تحدثت الدكتور خديجة الحديثي عن تأليف ابن الحاجب «للشافية» ، فذكرت أنه «هذب مسائل الصرف وأحكم بناءها ورتب أبوابها ، ووضع فصولها وضعاً علمياً سليماً ، جمع به ما تفرق من مسائله التي يعرفها ، بحيث لم يشذ عن مبحث من مباحث التصريف التي تطرق إليها الباحثون منفردة ومضمنة في كتب النحو واللغة ، وصارت «الشافية» بذلك من خيرة كتب التصريف من حيث الإحاطة والتبويب» (١٤) .

إذا قارنا بين منهجيتي تبويب كل من «المفصل» و«الكافية» ، فإننا سنلاحظ فروقاً جوهرية بينهما ، ذلك أن الزمخشري خلط بين أبواب النحو وأبواب الصرف ، فبدأ بالحديث عن الاسم وما يتصل به من ظواهر إعرابية ، ثم أورد كلامه بالحديث عن المصغر والمنسوب ، بعد ذلك تناول أبنية المصادر وأبنية الاسم الثلاثي والرباعي والخماسي ، أما القسم الأخير من مفصله ، فخصصه لمسائل صرفية بحتة ، نحو الإمالة والتقاء الساكنين والإبدال والإعلال والإدغام . أما ابن الحاجب فكان - وهو يجول بنظره بين مستويات اللغة - على دراية وتبصر بالاضطراب الذي يمكن أن ينجم عن المزج والخلط بين هذه المستويات ، ولذلك ميز بينهما .

المطلب الثالث:

موقف ابن الحاجب من بعض المسائل الخلافية

أولاً : ابن الحاجب والبصريون :

مسألة : (لا) النافية للجنس (لا أبا فيها) :

قال ابن الحاجب : «ومثل : لا أبا له ، ولا غلامي له ، جائز تشبيهاً له بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه ، ومن ثمت لم يجز لا أبا فيها ، وليس بمضاف لفساد المعنى خلافاً لسبويه» (١٥) . مثل لا أب له ، ولا غلامين له ، جائز تشبيهاً بالمضاف لمشاركته في أصل المعنى ، يعني أن كل نكرة نسب إليها باللام حكمها يختلف باعتبار أفرادها ، وباعتبار إضافتها ، فالقياس استعمالها مفردة لأن اللام قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى كما في سائر الأبواب ، ويجوز على غير القياس ، وهو مع ذلك ليس بالكثير في الاستعمال أجروها مجرى المضاف في الحكم لا في المعنى فتعطي أحكام المضاف من إعراب بحرف أو حذف نون حتى كأنها مضافة . فنقول في لا أب لك ، لا أبا لك ، وفي لا غلامين لك ، لا غلامي لك ، وفي لا ناصرين لك ، لا ناصري لك ، تشبيهاً له بالمضاف لمشاركته له أصل معنى تلك النسبة لا على الاختصاص التعريفي الذي جعلها لواحد معين ، ومن أجل أن هذا الحكم كان من أجل



تشبيهه بأصل معنى الإضافة . انضم لم يفعلوه في (لا أب فيها) و (لا رقيب عليها) و (محيري منها) لأن هذه النسبة ليست نسبة الإضافة ، فذلك لم يعط حكم الإضافة باعتباره ، خلاف النسبة التي هي بمعنى اللام (١٦) . أي إن أتى غير اللام كقولك : لا أب فيها ، ولا رقيب عليها ، ونحو ذلك ، لم يكن فيه إلا البناء ، وسقطت لغة التشبيه بالمضاف ، لزوال مقتضى التشبيه وهي اللام التي يقررها بمعنى الإضافة (١٧) . أما رأي سيبويه أن مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى ، وإقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه تأكيد اللام المقدرة ، فهو يقول إن الأسماء إذا أتت بعد لك بمنزلة المضاف أي كأنهم الحقوا اللام بعد اسم كان مضافاً ، كما أنك حين قلت : يا تيم تيم عدي ، فإنما ألحقت الاسم اسماً كان مضافاً ، ولم يغير الثاني المعنى ، كما أن اللام لم يغير معنى لا أب لك ، وإذا قلت : لا أب فيها ، فليس (في) من الحروف التي إذا لحقت بعد مضاف لم يغير المعنى الذي كان قبل أن تلحق ، ألا ترى أن اللام لا يغير معنى المضاف إلى الاسم إذا صارت بينهما ، كما أن الاسم الذي يثنى به لا يغير المعنى إذا صار بين الأول والمضاف إليه ، فمن ثم صارت اللام بمنزلة الاسم الذي يثنى به (١٨) . بهذا خالف ابن الحاجب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ، وإنما خص سيبويه بهذا الخلاف لأنه العمدة فيما بينهم ، أو لأن المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين (١٩) .

مسألة : المفعول له :

قال ابن الحاجب : «ها فعل لأجله فعل مذكور ، مثل : ضربته تأديباً له ، وقعدت عن الحرب جنباً خلافاً للزجاج ، فإنه عنده مصدر» (٢٠) . المفعول له علة الإقدام على الفعل ، ويشترط في نصبه أن تكون اللام مقدرة ، وأن يكون فاعل الفعل المعلن مقارناً له في الوجود ، فإن فقد أحدهما أظهرت اللام ، كقولك جنتك للسمن ، واللبن ، ولإكرامك الزائر ، وخرجت اليوم لمخاطبتك زيداً أمس (٢١) ، وقيل أيضاً : «هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جنباً أو تأخر عنه كما في جنتك إصلاحاً خالطك» (٢٢) . ذهب الزجاج إلى أن المفعول له هو المفعول المطلق لبيان النوع ، وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلاً وبياناً كما في ضربته تأديباً ، ويصح أن يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضرباً ، في كون مضمون العامل هو المعمول ، ولا يطرد له هذا في جميع أنواع المفعول له ، فإن القعود ليس ببيان الجنب ، ولا يقال قعوده جنباً إلا مجازاً ، وكذلك قولك : جنتك إصلاحاً خالطك بالإعطاء أو النصح أو نحوه ، فإن المجيء ليس بياناً للإصلاح بل بيانه الإعطاء أو النصح ولعله يقدر في مثله قعود جنب ومجيء إصلاح على حذف المضاف ، وهو تكلف (٢٣) . وقال ابن الحاجب ردّاً على الزجاج (ت٣١١ هـ) : معنى ضربته تأديباً ضربته للتأديب اتفاقاً ، وللتأديب ليس مفعولاً مطلقاً فكذا تأديباً الذي بمعناه ليس مفعولاً مطلقاً وفي الرد نظر ، وذلك أن ضرب تأديب أيضاً يفيد معنى للتأديب مع أن الأول مفعول مطلق اتفاقاً دون الثاني ، قد يقال الممنوع هو الاتفاق في المفهوم دون الاتفاق في مال المعنى المقصود منه ، ولا مانع في أن يتفق المختلفان في الإعراب في المعنى المقصود ، فمثلاً : جنت ركباً ، وجنت وقت ركوبي ، أن معنى الأول حال والثاني مفعول فيه (٢٤) ، والمفعول له لا يكون إلا مصدرًا ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه ، وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر ، نحو : فعلت ذاك حذار الشر ، وجنتك مخافة فلان (فجنتك) غير مشتق من (مخافة) فليس انتصابه انتصاب المصدرية بفعله الذي هو مشتق منه (مخافة) ، وجنتك ليس مأخوذة من مخافة فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب ، وإن هذا كله ينتصب لأنه مفعول له كأنه قيل : لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله ، ومن ذلك قول حاتم : وأغفر عذراء الكرم ادخاره وأعرض عن شحم النسيم تكريماً (٢٥) .

على نصب الادخار والتكرم على المفعول له ، والتقدير : لادخاره وتكرمه ، وهما ادخاره وتكرماً ، مصدر في موضع حال . إن المصدر الذي ينتصب لأنه مفعول له يكون معرفة ويكون نكرة كما ورد في الشاهد ، ولا يصلح أن يكون حالاً ، وكذلك لا يجوز أن يقوم هذا المصدر مقام ما لم يسم فاعله (٢٦) .

مسألة : مُدٌّ ومُتَدٌّ :



قال ابن الحاجب : «مذ ومنذ بمعنى أول المدة فيليهما المفرد والمعرفة ، ومعنى جميع المدة ، فيليهما المقصود بالعدد ، وقد يقع المصدر ، أو الفعل أو أن فيقدر زمان مضاف ، وهو مبتدأ وخبره ما بعده خلافاً للزجاج» (٢٧). مذ ومنذ من المبتنيات ، وهما معنيان ، أحدهما : أول المدة ، كقولك : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، ومعنى ذلك أن المدة التي انتفت فيها الرؤية هي يوم الجمعة ، ولذلك احتج في هذا المعنى أن يكون مفرداً معرفة ليفيد تعيين أول المدة ، والمعنى الثاني : جميع المدة ، مثال لذلك قولك : ما رأيته منذ يومان ، أي أمد انقطاع الرؤية يومان ، فيحتاج في هذا المعنى (جميع المدة) أن يفيد تعدداً (٢٨)، وإذا وقع بعدها (أن) والفعل ، أو المصدر قدر مضافاً بمعنى زمان ، وقوله : «مبتدأ خبرها الذي يلي». أي إعراباً أنها مبتدأ خبرها ما يليها من اسم الزمان ، فإذا قلت : ما رأيته مذ أمس ، فمعناه الابتداء أي أول المدة التي انتفت فيها الرؤية أمس ، وإذا قلت : ما رأيته منذ يومان ، أي أمد انقطاع الرؤية يومان ، والأمد في موضع رفع بالابتداء ، فكذلك ما قام مقامه ، وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء ، وجب أن يكون ما بعدهما خبراً عنهما (٢٩).

قال الزجاج : «منذ تخفض ما بعدها على كل حال ، وهي في الزمان بمنزلة (من) وفي سائر الأسماء ، نقول : ما رأيته منذ يومين ، ومنذ خمسة أيام ، ومنذ اليوم ، ومنذ العام ، ومنذ عامنا ، أي تخفض ما مضى وما لم يمض وما أنت فيه . وأما (مذ) فترفع ما مضى وتخفض ما أنت فيه ، كقولك : ما رأيته مذ يومان ، ومنذ شهران ، ومنذ عامان ، ومنذ عشرة أيام ، فترفع ذلك لأنه ماضٍ بالابتداء ، وخبره مذ ، والتقدير بيني وبين لقائه يومان . ونقول فيما أنت فيه بالخفض ما رأيته مذ يومنا ، ومنذ عامنا . فتخفضه لأنك فيه . وهي إذا رفعت ما بعدها اسم ، وإذا خفضت ما بعدها حرف بمنزلة (من) في المعنى والعمل» (٣٠).

ومنذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي ، والظرفية في الحاضر ، فإذا قلت : ما رأيته مذ أمس ، فمعناه الابتداء ، أي أول المدة التي انتفت فيها الرؤية أمس ، فهي بمعنى (من) في الابتداء باعتبار غير الظرف ، وإذا قلت : ما رأيته مذ هذا العام ، هذا العام معناه الظرفية أي انتفاء الرؤية في جميع هذه المدة ، كأنك قلت : ما رأيته في هذه المدة ، ولذلك قدرت في الثانية بـ (في) إلا أنها إذا قدرت بـ (من) عند من لا يجوز عنده إدخال (من) على الظروف ، كان تقديراً للبيان على تحقيق معنى الابتداء لا على صحة دخولها عليه (٣١).

بهذا خالف ابن الحاجب الزجاج وذهب مذهب البصريين في أن (مذ ، ومنذ) مبتدآن ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما (٣٢).

ثانياً : ابن الحاجب والكوفيون :

مسألة : العطف على اسم (إن) المكسورة بالرفع :

قال ابن الحاجب : «ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظاً أو حكماً بالرفع دون المفتوحة ، مثل : إن زيدا قائمٌ وعمرو ، وبشروط مضي الخبر لفظاً أو حكماً خلافاً للكوفيين ، ولا أثر لكونه مبتدأً خلافاً للمبرد والكسائي ، في مثل : إنك وزيدٌ ذاهبان» (٣٣). (إن) تقع موضع الجملة ، لذلك ورد العطف على اسمها بالرفع لأنها لا تغير المعنى ، فوجودها في أصل المعنى كالعدم إذ فائدتها التأكيد فقط . وشرط العطف على اسمها بالرفع أن يمضي الخبر لفظاً أو تقديراً كقولك : إن زيدا قائمٌ وعمرو ، وتقديراً كقولك : إن زيدا وعمرو قائمٌ ، لأن التقدير : إن زيدا قائمٌ وعمرو قائمٌ (٣٤).

منع ابن الحاجب العطف على اسم (إن) بالرفع قبل تمام الخبر فلا يجوز مثل : إن زيدا وعمرو قائمان ، وذلك لأن (عمراً) يجب أن يرفع بالابتداء ، وذلك لأن العامل في خبر المبتدأ عنده هو المبتدأ (عمرو) ، والعامل في خبر زيد (إن) ، فيكون (قائمٌ) خبراً عن (إن) ، وعمرو معاً ، وبذلك يعمل عاملان مختلفان ومستقلان في العمل. (إن) ، وعمرو رفعاً واحداً في الخبر ، وذلك لا يجوز لأن الأثر الواحد الذي لا يتجزأ ، لا يصدر إلا عن مؤثر واحد (٣٥). وأجاز العطف بالرفع على اسم (إن) قبل تمام الخبر كل من الكسائي (ت ١٨٩ هـ) والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، بشرط أن يكون الاسم الأول غير معرف ، مثل قولك : إنك وزيدٌ ذاهبان ، وهذا ليس بمستقيم عند ابن الحاجب ، ولم يثبت



لتحقيق النوع وقد يجيء مجرورها مضمراً غالباً مفرداً مذكراً لا يثنى، ولا يجمع، وذلك لأن الضمير المفرد المذكر أشد إيجاماً من غيره لأنك لا تستفيد منه إذا لم يتقدمه ما يعود عليه إلا معنى شيء، وشيء يصلح للمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، ولو ثنيته أو جمعته أو انتته لتخصص بسبب إفادة معنى التثنية أو الجمع أو التانيث، والقصد بهذا الضمير الإيجام فما كان أوغل فيه كان أولى، أما تمييز هذا الضمير فيتصرف فيه إفراداً وتثنية وجمعاً وتانيثاً. والكوفيون يجعلون الضمير مطابقاً لما يقصد فيثبته ويجمعونه ويؤنثونه بحسب مميزه، فيقولون: ربحما رجلين، وربحهم رجلاً، وليس ما ذهبوا إليه ببعيد، لأنه مثل: يا لها زوجة، ويا لها قصة، ويا لك من ليل، والضمير فيه تصرف. أما تمييز هذا الضمير فذهب الجزولي (ت ٦٠٧ هـ) إلى إفراده، والظاهر أنه وهم منه، بل تجب مطابقتها لما قصد عند أهل المصرين، أما عند أهل الكوفة فظاهر لأهم يطابقون بالضمير تمييزه كما ورد، وأما أهل البصرة فلاهم لو التزموا إفراده كما التزموا إفراد الضمير لجاء ألبس إذا قصد المثنى والجمع. وقد قال ابن الحاجب وتبعه ابن مالك (ت ٦٧٨ هـ) بمطابقتها التمييز لما قصد (٤٨).

الخاتمة:

أفضت دراسة البحث إلى التوصل إلى النتائج الإجمالية الآتية:

١. ألف ابن الحاجب متناً تعليمياً سماه «الكافية في النحو»، وهو خلاصة نحوية مركزة اقتصر فيها صاحبها على تقديم القوانين العامة لعلم النحو من دون التوسع في عرض القضايا الجزئية أو التفصيلية، إلا أنها على الرغم من وجازتها الشديدة، فإنها مغنية محيطة بمسائل النحو.
٢. صُنِّفَت «الكافية» بضمن المصنفات النحوية التي يصعب فهمها وحل تراكيبها والوقوف على الغرض من عباراتها، وقد عانى الرضي شارحها، من أسلوبها وتراكيبها إلى مستوى لومه ابن الحاجب على هذه الصعوبة التي كانت شعار أسلوبه.
٣. تُعَدُّ طريقة ابن الحاجب في ترتيب الموضوعات النحوية من الطرق غير الشائعة في التصنيف النحوي، وقد رأى ابن الحاجب أنها أنسب طريقة لعرض المادة النحوية، يتناول فيها محوراً من المحاور، فتتكشف حوله مجموعة من أبواب النحو وقضاياها المتشابهة، مما يسمح بضمها وجمعها وتسلسل عرضها.
٤. إن المنهج العام المتبع في تقسيم «الكافية» هو المنهج نفسه الذي يوب على أساسه الزمخشري مفصله، وبحكم أن تأليف «المفصل» يتعد من جهة المسافة الزمنية عن تأليف «الكافية»، اقرَّ بعض الباحثين تبعية ابن الحاجب للزمخشري في منهج التوبيع والتصنيف، وذهب بعضهم الآخر إلى أن المنهج من مبتكرات أبي علي الفارسي، وأن الاثنين أفادا منه.
٥. يُعَدُّ ابن الحاجب من أوائل النحاة الذين لحظوا ضرورة التمييز بين مستويات التحليل اللغوي، ولذلك نراه خصص «الكافية» للقضايا الخاصة بالإعراب وبناء الجملة، وأفراد «الشافعية» للأبواب المتعلقة بالأبنية الصرفية، ولكنه على الرغم من تميزه بهذا التقسيم الجديد، فقد ظل يُعَدُّ «التصريف» قسماً من النحو لا قسماً له.
٦. لم يكن ابن الحاجب تابعاً للزمخشري تبعية مُطلقة، وإنما كان يدقق النظر في الأمور قبل وضعها في مواضعها الحقيقية، فأثت مقدمته «الكافية» بناءً على هذا منهجة منهجية سليمة، إذ لم يسمح بدخول الصرف فيها.
٧. إن أهمية الطريقة المتبعة في تصنيف «الكافية» تكمن في الدقة المنهجية المتمثلة بتحديد أبواب الموضوعات وضبط مجالها، فضلاً عن أنها تنبهنا إلى التطور الحاصل في التصور النظري لعلم النحو والوعي بضرورة استقلال مباحثه على وفق نسق منهجي واضح المعالم.
٨. خالف ابن الحاجب البصريين في بعض المسائل النحوية، لكنه لم يصرح نصاً بهذا الخلاف كما فعل مع الكوفيين، بل خالفهم ضمناً، غير أنه خالف الكوفيين في كثير من المسائل النحوية، وعبر عن هذا الخلاف صراحة مورداً جملته (خلافاً للكوفيين).

فصلية محكمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٦) السنة الثالثة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ أيلول ٢٠٢٥ م

الذِّكْرُ الْبَيْضُ

المؤامش:

- (١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : ١٣٧٠/٢ .
- (٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : ١٣٥/٢ .
- (٣) ابن الحاجب النحوي : آثاره ومذهبه : ٥٧ .
- (٤) ينظر : شرح الكافية في النحو : ١٤/١ .
- (٥) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : ٣٧-٣٦/١ .
- (٦) أملي ابن الحاجب أغلب أماليه بدمشق وقت كانت فيه الحركة الفكرية تعرف نشاطاً منقطع النظير . وكان بدمشق اشتغاله بالإمامة والتدريس والتصنيف في العلوم الدينية والعربية .
- (٧) النحو التعليمي في التراث العربي : ٧٩ .
- (٨) ينظر : ابن الحاجب المصري وأثره في الدراسات اللغوية : ١٦٦ .
- (٩) مراحل تطور الدرس النحوي : ٩٢ .
- (١٠) إحصائيات : ٣٤/١ .
- (١١) شرح شافية ابن الحاجب : ٦/١ .
- (١٢) المصدر نفسه : ٧/١ .
- (١٣) ينظر : المصدر نفسه .
- (١٤) المصدر نفسه .
- (١٥) مجموع مهمات المتنون (متن الكافية) : ٣٩٧ .
- (١٦) ينظر : الأمالي النحوية : ٦٩-٦٨ ، الفوائد الضيائية : ٤٤٨/١-٤٤٩ .
- (١٧) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية : ٢٤٥ .
- (١٨) ينظر : الكتاب : ٢٨٤-٢٨٣/٢ .
- (١٩) ينظر : الفوائد الضيائية : ٤٤٩/١ .
- (٢٠) مجموع مهمات المتنون (متن الكافية) : ٣٩٣ .
- (٢١) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية : ٢١٦ .
- (٢٢) الكافية في النحو : ١٩١/١ .
- (٢٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٩٢-١٩١/١ .
- (٢٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٩٢/١ .
- (٢٥) ديوان حاتم الطائي : ١١٥ ، وينظر : المقنضب : ٣٤٨/٢ ، خزائن الأدب : ٤٩٢/١-٤٩٣ .
- (٢٦) ينظر : الكتاب : ٣٦٧/١-٣٧٠ ، شرح جمل الزجاجي : ٣٣ ، الأصول في النحو : ٢٠٦/١-٢٠٨ .
- (٢٧) مجموع مهمات المتنون (متن الكافية) : ٤٠٨ .
- (٢٨) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية : ٣٠٣ .
- (٢٩) ينظر : المصدر نفسه : ٣٠٣-٣٠٤ ، الأمالي النحوية : ٢١ .
- (٣٠) الجمل في النحو : ١٣٩-١٤٠ .
- (٣١) ينظر : الأمالي النحوية : ٢١ .
- (٣٢) ينظر : الإنصاف : ٢٣٣/١ ، اتلاف النصرة : ١٤٦ .
- (٣٣) مجموع مهمات المتنون (متن الكافية) : ٤٢٤-٤٢٥ .
- (٣٤) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية : ٣٩١-٣٩٢ .
- (٣٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١٨١/٢ ، شرح الوافية نظم الكافية : ٣٩٢ .
- (٣٦) ينظر : المصدران أنفسهما .
- (٣٧) ينظر : الإنصاف : ١١٩-١٢٠ .
- (٣٨) الكتاب : ١٥٦/٢ ، وينظر : خزائن الأدب : ٣١٥/٤ .
- (٣٩) ينظر : الأمالي النحوية : ٦٠-٦١ ، شرح الوافية نظم الكافية : ٣٩١-٣٩٣ .
- (٤٠) مجموع مهمات المتنون (متن الكافية) : ٣٩٨ .
- (٤١) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية : ٢٤٨ ، الكافية في النحو : ٢٧٧/١ ، التوضيح على التكميل لشرح ابن عقيل : ٧/٢ .
- (٤٢) سورة يوسف . الآية : (٤٣) .
- (٤٣) الكافية في النحو : ٢٧٧/١ .
- (٤٤) ينظر : الكتاب : ١٩٩/١-٢٠٠ .
- (٤٥) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية : ٢٤٨ .

فصلية محكمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

فصلية محكمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٦) السنة الثالثة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ أيلول ٢٠٢٥ م



فصلية محكمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية



(٤٦) مجموع مهمات المتن (من الكافية): ٤٢٣.

(٤٧) ينظر: الكافية في النحو: ٣٢٩/٢.

(٤٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٥٠/٢، شرح الوافية نظم الكافية: ٣٨٣، الكافية في النحو: ٣١٥/٢-٣١٦.

المصادر:

القرآن الكريم: برواية حفص عن عاصم.

١. اتلاف النصرة في اختلاف نخاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢ هـ)، تح: د. طارق الجناني، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧ م.

٢. ابن الحاجب المصري وأثره في الدراسات اللغوية (مقال): د. عبد العال سالم مكرم، مجلة اللسان العربي، المجلد العاشر، الجزء الأول، ١٣٩٢ هـ-١٩٧٣ م.

٣. ابن الحاجب النحوي: آثاره ومنهجه: د. طارق عبد عون الجناني، مطبعة أسعد، بغداد، ط ١، ١٣٩٣ هـ-١٩٧٤ م.

٤. الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦ هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٧ هـ-١٩٩٦ م.

٥. الأمان في النحو: لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تح: د. عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة، قطر - الدوحة، ط ١، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م.

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي اليركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط ٤، ١٣٨٠ هـ-١٩٦١ م.

٧. الإيضاح في شرح المفصل: لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تح: د. موسى بناي العلي، مطبعة العاني، بغداد.

٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ١، ١٣٨٤ هـ-١٩٦٤ م.

٩. التوضيح على التكميل لشرح ابن عقيل: محمد عبد العزيز النجار، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٠. الجمل في النحو: لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - دار الأمل، إربد - الأردن، ط ٢، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م.

١١. خزانة الأدب ولبّ لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار صادر، بيروت، ط ١.

١٢. الخصائص: لأبي الفتح بن عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تح: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط ٢.

١٣. ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت، ١٣٨٣ هـ-١٩٦٣ م.

١٤. شرح جمل الزجاجي: لأبي هشام الأنصاري (ت ٧٦٩ هـ)، تح: د. علي محسن عيسى، عالم الكتب، ط ٢، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م.

١٥. شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد: رضي الدين الاسترأبادي (ت ٦٨٦ هـ)، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الرفوف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٩٣٩ م.

١٦. شرح الكافية في النحو: رضي الدين الاسترأبادي (ت ٦٨٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٩٧٩ م.

١٧. شرح الوافية نظم الكافية: لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تح: د. موسى بناي علوان العلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠ م.

١٨. الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨ هـ)، تح: د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣ م.

١٩. الكافية في النحو: لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م.

٢٠. كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مطابع الحينة المصرية العامة لكتاب، ١٣٨٥ هـ-١٣٨٨ هـ-١٩٦٦ م-١٩٦٨ م.

٢١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (ت ١٠٦٨ هـ)، منشورات مكتبة الخنق، بغداد.

٢٢. مجموع مهمات المتن، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ط ٤، ١٣٦٩ هـ-١٩٤٩ م.

٢٣. مراحل تطور الدرس النحوي: د. عبد الله بن حمد الخثران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣ م.

٢٤. المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضية، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٩ هـ-١٩٧٩ م.

٢٥. النحو التعليمي في التراث العربي: محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الإسكندرية.

فصلية مُحَكِّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٦) السنة الثالثة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ أيلول ٢٠٢٥ م

الذَّكَاءُ الْبَيْضُ



فصلية مُحَكِّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية



٣٧٠

Al-Thakawat Al-Biedh Maga-

Website address

White Males Magazine

Republic of Iraq

Baghdad / Bab Al-Muadham

Opposite the Ministry of Health

Department of Research and Studies

Communications

managing editor

07739183761

P.O. Box: 33001

International standard number

ISSN 2786-1763

Deposit number

In the House of Books and Documents

(1125)

For the year 2021

e-mail

Email

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

فصلية محكمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٦) السنة الثالثة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ أيلول ٢٠٢٥ م

الزَّكَاةُ الْبَيْضُ



فصلية محكمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية



٣٧١

general supervisor

Ammar Musa Taher Al Musawi

Director General of Research and Studies Department

editor

Mr. Dr. fayiz hatu alsharae

managing editor

Hussein Ali Mohammed Al-Hasani

Editorial staff

Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood

Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili

Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy

a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan

a.m.d. Ahmed Hussain Hai

a.m.d. Safaa Abdullah Burhan

Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi

Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy

M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara

Dr. Tarek Odeh Mary

M.D. Nawzad Safarbakhsh

Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria

Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan

Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran

Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon